

المطلب ، رغم اعلانه ان مشاركته الاستيضاحات الائتلافية لا تعني تنازله عن هذا المطلب ، غير انه أعلن انه سيستمر في السعي من أجل ذلك حتى بعد تشكيل الحكومة انطلاقاً من احساسه بالمسؤولية القومية في هذا الظرف . وفي اعتقادي ان احتمالات تحقيق هذا المطلب مرهونة الى حد كبير بموقف حزب العمل منه بشكل أساسي وبالذات بموقف كتلة رافي في حزب العمل ، ذلك الموقف الذي لا يبدو حتى الان ان كتلة رافي قد تبنته ، رغم اعلان وزير المواصلات شمسون بيرس مؤخراً انه يؤيد اقامة حكومة كتل وطني بشرط ان يكون للمعراخ أغلبية فيها تبكته من تنفيذ سياسته . اما شريك حزب العمل في التجمع العمالي - حزب المبابم - فقد أعلن بصراحة عن معارضته لهذه الفكرة على لسان سكرتير الحزب السياسي نفتالي غيدر : « اننا لن نوافق على الاشتراك في حكومة طوارئ وطنية ، وقد اعلنا ذلك . وفي حالة تشكيل مثل هذه الحكومة فانه لا يمكن الاعتماد علينا ، لاننا لن نشترك في ائتلاف موسع » (ر . ا . ١٠ - ٧٤/١/٩ ، ملحق ٤٢٢) . وبناء عليه فانه من المستبعد ان يتبنى حزب العمل هذه الفكرة دون المخاطرة بحدوث انشقاق داخل الحزب وداخل التجمع ، سيما وان هناك عناصر اخرى داخل حزب العمل تعارض هذه الفكرة . يضاف الى هذا معارضة الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن ايضا . وهكذا فإن الفكرة غير متبناة الان ، الا من المدال والجبهة الدينية التوراتية . ويمكن القول بناء على مواقف المدال والجبهة الدينية التوراتية ان هذه المسألة لن تعرقل اقامة ائتلاف حكومي اذا ما تم الاتفاق على المسائل الاخرى وبالذات مسألة تعديل قانون « من هو اليهودي » .

أما المدال بالذات فيتعرض لضغوط داخلية شديدة من قبل بعض الكتل المؤلفة للحزب وبالذات كتلة الشباب التي تلاقي دعماً وتشجيعاً من بعض مؤسسات الحزب وقواعده الانتخابية مثل رؤساء المدارس الدينية ، ويمثلو المستوطنات الدينية وبعض المفكرين والحاخامين . وقد دعا مؤتمر طارئ عقد في ٧٤/١/١٣ بمبادرة من شباب الحزب ، بقيادة الحزب الى تنفيذ وعودها التي قطعتها على نفسها قبل الانتخابات . وقال أحد زعماء شباب الحزب في ذلك المؤتمر ، عضو

من جهة اخرى . وفي ٧٤/١/١١ ذكر مراسل اذاعة اسرائيل انه تم التوصل الى اتفاق بين الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن لتشكيل كتلة واحدة في الكنيست ، وانه قد جرى ابلاغ المعراخ بذلك ، بينما اكتفى المدال والجبهة الدينية التوراتية بالاعلان بأن كتليهما قررتا تنسيق مواقنهما واجراء مزيد من الاتصالات اللاحقة حول الموضوع . وقد تم نتيجة للاجتماعات الاولية بين الكتل المختلفة الاتفاق على تشكيل اربع لجان فرعية الى جانب لجنة المفاوضات الائتلافية العاملة لتسهيل عمل اللجنة . وهذه اللجان هي : لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، لجنة الشؤون الخارجية والامنية ، لجنة الدين والدولة ولجنة بحث تركيبية وبنية الوزارات .

مواقف الكتل

منذ الجلسات الاولى للجنة المفاوضات العامة وللجان الفرعية ، بدا واضحاً للجميع ان العقبة الرئيسية تكمن في التوصل الى اتفاق في لجنة شؤون الدين والدولة ، وبالتحديد حول موضوع « من هو اليهودي » ومطلب المدال والجبهة الدينية التوراتية بتعديل القانون بشكل يؤكد ان كل من لم يتم تهويده حسب اصول الشريعة لا يعتبر يهودياً . اضافة الى هذه العقبة كانت هناك عدة أمور لم يتم التوصل الى اتفاق عليها ، لكنها أقل خطورة منها ، لكن بعضها ، وبالذات مسألة الانسحاب من الضفة الغربية ، كان بمثابة قنبلة موقوتة يمكن ان تنسف الائتلاف الحكومي في اللحظة التي يتطلب فيها الوضع حسماً في هذه المسألة . الى جانب هذه المسألة كان هناك ايضا مطلب اقامة لجنة وزارية لشؤون الخارجية والامن واقامة مجلس للامن القومي . كما طرح الاحرار المستقلون اقتراحاً بتقليص عدد الوزارات ودمج ما يمكن دمجها منها . واخيراً مطلب اقامة حكومة كتل وطني . ولغرض توضيح مواقف الكتل المختلفة من هذه القضايا ، سنستعرض تلك المواقف بالنسبة لكل قضية على حدة :

شكل الحكومة

بالنسبة لشكل الحكومة ، فرغم مطالبة المدال منذ البداية وحتى قبل اجراء الانتخابات باقامة حكومة كتل وطني ، فقد بدا واضحاً من سير المفاوضات ان المدال لن يقف باصرار على هذا